لأن هذا إنما امتنع لأنه فاعل مفعولٍ وقد جعلت المفعولَ لا بدّ منهُ وحقّ ُ الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الظن وأخواته فإذا أردت هذا المعنى قلت : (ضَربَ زيداً نفسُهُ) (وضَربَ زيدٌ نفسَهُ) وقالوا : فإن لم تجيء بالنفس فلا بدّ من إظهار المكنى ليقوم مقامَ ما هو منفصلٌ من الفعل لأن الضميرَ المنفصل بمنزلة الأجنبي فتقول : (ضَربَ زيداً هُوَ) (وضَربَ زيدٌ إيّ َاهُ) واحتجوا بقوله D : (وما يَعلمُ جنودَ ربّ ِكَ إلا هُو) كأنه في التقدير : (وما يَعلمُ جنودَ ربِكَ إلاّ ربّ ُكَ) ولو جاز أن تقولَ : ضربتني وضربتُكَ فأوقعتَ فعلَكَ على نفسِكَ ومَنْ تخاطِبهُ للزمكَ أن تقول : (ضَربهُ) للغائَبِ فتوقع فِعْلَ الغائب على نفسه بالكناية فلا يعلم لَمْن الهاء فإذا قلت : (ضَربَ نفسَهُ) بأنّ َ لكَ ذلكَ وما الذي يجوز فيه تعدى فعلِ الفاعل إلى نفسهِ فقولك : (ظننتي قائماً وخلتني جالساً) فإنّ َ هذا وما أشبههُ يتعدى فيه فعلُ المضمر إلى المضمر ولا يتعدى فَعلُ المضمر إلى الظاهر لأنّ َهُ يصيرُ في المفعولُ الذي هو فضلةٌ لا بدّ َ منهُ وإلا بطلَ الكلام .

وهذه مسألةٌ شرحها أبو العباس وذكر قول أصحابه ثم قولهُ قالَ : قال سيبويه : (أزيداً ضربَهُ أبوهُ) لأن ما كانَ من سببهِ موقعٌ به الفِعلَ كما يوقعه ما ليس من سببه ولا أقول : (أزيداً ضربَ) فيكون الضمير في (ضربَ) هو الفاعلُ وزيدٌ مفعولٌ فيكون هو الضاربُ نفسَهُ وأضع الضمير في موضع أبيه حيث كان فاعلاً قيلَ لهُ : لِمَ لا يجوزُ هذا وما الفصلُ بينَهُ